

وثائق حول بيع الأراضي لليهود في عهد الانتداب البريطاني سميح حمودة

علماء فلسطين الذي عقد بالقدس بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥، وقد طبعت الخطبتان في كتيب صغير نشره المجلس الإسلامي الأعلى في حدود شهر شباط سنة ١٩٣٥، وأرفق المجلس مع خطاب المفتي في اجتماع القرى جانباً من خطاب الشيخ حسن أبي السعود الذي ألقاه في الاجتماع المذكور. استُخرجت الوثائق الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة من أرشيف المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس؛ أما الثانية فقد استُخرجت من الأرشيف الوطني بتونس.^٢

دلالات الوثائق

تبيّن هذه الوثائق، ضمن الكثير غيرها، الذي ما زال غير منشور، عدداً من العوامل التي كانت تدفع العرب الفلسطينيين إلى بيع أراضيهم لليهود؛ وتبين انخراط عدد من المحامين الفلسطينيين في عمليات البيع، ممثلين إمّا للبايعين العرب، وإمّا للمشتريين اليهود؛ كما تبين مقابل ذلك الجهود التي قام بها رجال الحركة الوطنية الفلسطينية، وبالأخص الجهود الحثيثة التي قام بها المجلس الإسلامي الأعلى، برئاسة الحاج أمين الحسيني، لمنع هذه البيوع، عن طريق تأسيس صناديق عربية لشراء الأراضي التي كان أصحابها مضطرين لبيعها، وعن طريق شرائها للمجلس الإسلامي الأعلى، وتسجيلها وقفاً إسلامياً، يرافق هذا العمل على ردع الراغبين بالبيع لليهود وتخويفهم باعتبار أن مثل هذا البيع كفر وحرام ومخالف لتعاليم الإسلام. ويمكن في هذا السياق اعتبار الفتوى التي أصدرها مؤتمر علماء فلسطين الأول الذي عُقد بالقدس سنة ١٩٣٥ حدثاً مفصلياً في تحديد الموقف من مسألة البيع لليهود. وقد أطلق الحاج أمين عن طريق الوعاظ العاملين في دائرة المعاهد الدينية التابعة للمجلس، الذي أحضر لإدارته عالماً أزهرياً يدعى علي رشدي، حملةً قويةً ضد السماسرة الذين يسهلون البيع لليهود، فطاف هؤلاء الوعاظ في القرى والمدن الفلسطينية كافة محذرين من البيع والسمسرة لليهود، ومنذرين الفاعلين بأشد العقاب في الآخرة، وداعين الأهالي إلى مقاطعة وهجر كل من يبيع أو يسمسر لليهود.

تناولت في العدد الحادي عشر من حوليات القدس (صيف ٢٠١١، ص. ٢٣-٤٢) قضيتي أراضي جبل كنعان وأراضي الغوارنة، والنزاع عليهما بين العرب واليهود-الصهاينة، ومحاولات المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس الحفاظ عليها ومنع تسريبها إلى الشركات اليهودية-الصهيونية؛ وننشر في هذا العدد ملحقاً بسبب من الوثائق المتعلقة بقضية بيع وتسريب الأراضي العربية إلى الشركات اليهودية أو إلى الأفراد اليهود. ترجع الوثيقة الأولى من هذه الوثائق إلى تاريخ ١٩٣٠/٨/٢١، وهي رسالة من مأمور أوقاف اللواء الشمالي، رشيد الحاج إبراهيم، إلى مراقب الأوقاف العام، أحمد حلمي باشا، يتحدث فيها عن بيع قرية غابة الجركس؛ وترجع الوثيقة الثانية لتاريخ ١٩٣٢/٢/٥، وهي رسالة من رئيس اللجنة العليا لصندوق الأمة، موسى كاظم باشا، إلى الملوك والأمراء العرب حول شركة إنقاذ الأراضي في فلسطين، يطلب مساهمتهم فيها ودعمها؛ أما الوثيقة الثالثة فترجع إلى تاريخ ١٩٣٣/٨/٩، وهي رسالة من مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، الحاج محمد أمين الحسيني، إلى مدير الأوقاف العام، حول العمل على حفظ الأراضي المحيطة بقبة راحيل، قرب بيت لحم، التي كان اليهود يسعون للاستيلاء عليها؛ في حين ترجع الوثيقة الرابعة إلى تاريخ ١٩٣٤/٤/١٩، وهي رسالة من عبد الله مخلص إلى الحاج أمين، حول التسريع بإجراءات لحماية «وقف رشمايا» التابع لقرية بلد الشيخ؛ وترجع الوثيقة الخامسة إلى تاريخ ١٩٣٤/١٢/٢٧، وهي رسالة إلى المندوب السامي من الحاج أمين الحسيني، حول بيع الأراضي الفلسطينية لليهود؛ وترجع الوثيقة السادسة إلى تاريخ قريب من شباط ١٩٣٥، وهي نص خطبتين ألقاهما الحاج محمد أمين الحسيني: الأولى في اجتماع وفود القرى بشأن بيع الأراضي بفلسطين للصهيونيين والحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي عُقد بالقدس في ٢٨ كانون الأول ١٩٣٤؛ والثانية في مؤتمر

١ حول هذا الأرشيف راجع دراستنا «ظهور ونمو زعامة الحاج أمين الحسيني» في العدد السابع من حوليات القدس. صيف-ربيع ٢٠٠٩، ص. ١١-٨١.

٢ استخرجها د. موسى سرور أستاذ التاريخ بجامعة بيرزيت، وزودني بصورة عنها، فله جزيل الشكر.

دوافع بيع الأراضي:

يتضح من الوثائق المنشورة هنا، ومن غيرها من المصادر أن من العوامل التي دفعت بعض العرب لبيع الأراضي للشركات الصهيونية وللأفراد من اليهود الصهاينة:

« جهلاً وغباءً وبعداً عن تقدير مصائرهم». كما أن السماسرة كانوا يروجون للبيع، ويشجعون عليه عن طريق بثّ الأكاذيب. كتب عبد الله الفياض الخضر في بيانه الانتخابي لانتخابات مجلس النواب الأردني في ١٩٦٥/٤/١٥، يقول إن السماسرة في منطقة طولكرم، كانوا يقولون للفلاحين: «بيعوا أراضيكم لليهود، وستستردونها منهم قصوراً وجنائن تجوس خلالها المياه وفيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين»^٣. وقد كتب الشيخ أسعد الشقيري في بيان وجهه للزعماء والملوك العرب في أعقاب نشوب الثورة العربية الكبرى أنّ من الفلاحين من كان يعتقد أنّه سيسترد أرضه التي يبيعها لليهود بعد أن يطردهم العرب، وبهذا يكسب ثمنها ثمّ يستردها منهم.

استراتيجية الحاج أمين الحسيني لمنع تسريب الأراضي إلى اليهود

تبين وثائق المجلس الإسلامي الأعلى، ومنها الوثائق الثالثة والخامسة والسادسة المنشورة في هذا المقال، الاهتمام البالغ الذي أولاه الحاج أمين لمسألة حفظ الأراضي العربية ومنع تسريبها إلى الشركات اليهودية، وقد اعتمد الحاج أمين عدة طرق لتحقيق هذا الهدف:

- شارك الهيئات الوطنية في تأسيس صناديق لشراء الأراضي التي يضطر أصحابها لبيعها، وشجّع على دعم هذه الصناديق.
- عمل على شراء قطع أراضي واسعة لحساب المجلس الإسلامي الأعلى، وسجلها وفقاً لإسلامياً، كأراضي مشاعي الطيبة وزيتا، من قضاء طولكرم.
- عمل على تسجيل أملاك الوقف الإسلامي في سجلات الطابو، وأوعز إلى مسؤولي المجلس بمتابعة قضايا مسح الأراضي، التي قامت بها حكومة الانتداب.
- عقد اجتماعات لمخاتير القرى لحثّهم على الحفاظ على أراضيهم وعدم بيعها لليهود، وعلى نيل السماسرة والبايعين لليهود، وخاطبهم بلهجة ناهية حازمة، كقوله في خطابه أمام اجتماع وفود القرى بشأن بيع الأراضي بفلسطين للصهيونيين، المنعقد

- من الواضح أن العامل الاقتصادي كان أقوى الدوافع للبيع من قبل صغار الملاكين والفلاحين، فالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانى منها الفلاحون، من ديون وضرائب، كانت تدفعهم لبيع أراضيهم. نقرأ في رسالة موسى كاظم باشا المنشورة أدناه النص التالي: «ولما كان بيع الأراضي وشراؤها أمراً اقتصادياً تابعاً للقوانين والنواميس والأصول الاقتصادية، فقد وجد المسلمون في فلسطين وغير فلسطين، بعد معالجتهم لهذا الموضوع مدة عشرة سنوات، إن من العبث العمل لحل هذه المعضلة بغير النواميس والأصول. فالمسلم ذو العائلة مضطر عند الحاجة لبيع أرضه لإعالة أطفاله، والمدين منهم يرغم على بيع أرضه بواسطة المحاكم وليس في أسواق الأراضي، ومن يشتري غير اليهود بأسعار بخسة».
- وفيما يتعلق بالملاكين الكبار، فقد دخلوا منذ أواخر العهد العثماني نمط حياة جديد، فيه الكثير من البذخ والإنفاق، مما يتطلب توفر المال. يشرح المفتي هذه الحالة في خطابه أمام مؤتمر علماء فلسطين، مشيراً إلى انتشار البذخ والترف والإسراف والتبذير، و«إذا كان التبذير كانت شدة الحاجة إلى المال، فلما اشتدت الحاجة إلى المال ونشأت فئة من الناس يعبدون المال من دون الله ولا يبالون كيف يقتنصون الدرهم، عندئذ شرع الطامعون من السماسرة والخائنين من كل حذب ينسلون، يتبارون في بيع الأراضي ويسارعون إلى انتقاص الأرض المقدسة».
- قدرة الصهاينة على شراء الأراضي بأثمان باهظة، شجعت العديدين على البيع. كتب المفتي في رسالته إلى المندوب السامي المنشورة أدناه: «والأنكى من كل هذا أن اليهود بتأثير نزول قيمة النقد الفلسطيني ولاعتبارات أخرى أخذوا يشترون القطع الصغيرة من العرب بأسعار باهظة مغرية، بحيث إنهم يجردون الكثير من العائلات العربية من كل أرض يملكونها، فيصبحون بلا زراعة، وعالة على المجتمع».

- وهناك عامل آخر يرتبط بالبنية الداخلية للمجتمع الفلسطيني، فالعرب الذين يبيعون أراضيهم لليهود، يفعلون ذلك، بحسب ما كتب الحاج أمين الحسيني،

^٣ فياض الفياض الخضر. الحاج فياض الخضر ١٨٧٧ - ١٩٤١ وعبد الله الفياض الخضر ١٩٠٤ - ١٩٧٠. الدار الوطنية. نابلس. د. ت. ص. ٧٤.

في ٢٨ كانون الأول ١٩٣٤: «إن بيع الأرض قليلاً أو كثيراً والسمسرة والمساعدة على البيع ولو بكلمة، والتوسط في ذلك بل والوقوف موقف الحياد هو خيانة كبرى لله ولرسوله وللمؤمنين»، ومثل قوله في ذات الاجتماع: «ليس البيع وحده هو الخيانة، ولكن السكوت عليه خيانة أيضاً فافهموا هذه الحقيقة».

- أصدر النشرات والبيانات التي حذرت من بيع الأراضي لليهود، وأصدر الفتاوى العديدة التي تجعل من هذا البيع خيانة وكفر، واستخدم في خطاباته آيات من القرآن الكريم حتى يضع القضية في إطار ديني إيماني صارم وواضح.
- كتب إلى المندوب السامي البريطاني مطالباً بسنّ القوانين، التي تمنع بيع الأراضي العربية لليهود.
- إباحة تأديب السماسرة وبيعة الأراضي ولو بالعنف. فقد خاطب الحاج أمين زعماء القرى: «وعلينا جميعاً أن نتصدى لمنع كل من يريد أن يبيع قطعة منها [فلسطين] ونضرب على يده لأن ضرره يتناول المجموع». وقال أيضاً واصفاً باعة الأراضي والسماسرة بالمجرمين: «إن المجرمين هم أقلية ضئيلة في البلاد، وفي استطاعتنا أن ننصحهم ونوقفهم عند حدّهم، ونأخذ على أيديهم، ولا تأخذنا في سبيل ذلك العصبية الجاهلية». وليس بعيداً عن الحقيقة إسناد عمليات قتل السماسرة التي بدأت مع اندلاع الثورة العربية الكبرى سنة ١٩٣٦، إلى رأي المفتي هذا وتحريضه.

الوثيقة الأولى: رسالة من مأمور أوقاف اللواء الشمالي، رشيدالحاج إبراهيم، إلى مراقب الأوقاف العام، أحمد حلمي باشا عن بيع قرية غابة الجركس، مؤرخة في ١٩٣٠/٨/٢١
دائرة أوقاف حيفا
العدد: ٧٤٣/٢، ٥٢

الرقم ٤٩
التاريخ: ٢٧ ربيع أول ١٣٤٩ ٢١ آب ٩٣٠
عطوفة مراقب الأوقاف العام الأقمخ
جواب أمركم عدد ٤٦٦٣ وقف ١٠/١ في ١٦ ربيع الأول ١١ و ٣٤٩ آب ٩٣٠.
بتاريخ ١٩ آب ٩٣٠ كتبت جريدة فلسطين مقالا بإمضاء محمد عارف خندقجي به يحكي عن كيفية بيع قرية

٤ تقع غابة الجركس في قضاء حيفا، وهي قريبة من فيساربه.

غابة الجركس ° ومما قاله الكاتب في آخر المقال «وأنتم يا مديري الأوقاف إلى متى ونحن نراكم صامتين لا تحركون ساكنا نحو واجب هو أقدس الواجبات، أتهدم مساجد الله وتباع وتشتري وأنتم ملازمون السكون الخ»، وحال اطلاعي على هذا المقال المذكور كتبت لصاحب المقال كتاباً أستوضحه عن حقيقة أمر الجامع المشار إليه، على أنني رأيت عدم الاكتفاء بذلك وذهبت حالاً إلى الغابة وأخذت معي الشيخ يونس الخطيب ومختار القرية علي العبد الله، فتبين أن ما أشيع عن مسألة الجامع فهي كذب وافتراء، وسأكتب اليوم تكديماً لجريدة فلسطين. أما الجامع فهو عبارة عن غرفة صغيرة تستوعب نحو من ٢٥ إلى ٣٥ مصلي فقط، وهذا الجامع عمره علي أفندي البشناق من إيراد أرض للوقف هناك، وهذه الأرض هي عبارة عن ٨٠ دونم وقد بيعت هذه الأرض إلى اليهودي نسيم روشمان الذي هو أيضاً باعها بدوره إلى اليهودي الدكتور بريم في سنة ١٩٢٢. وقد عملها الأخير بيّارة. أما الأرض فكانت مطوية باسم المدعو علي صالح ناتشو النجاض ولم يكن لها أي قيد باعتبار وقف، وسأكتب اليوم أيضاً إلى علي أفندي البشناق باعتباره الواضع اليد أولاً على أرض الوقف هذه، وباعتباره الشخص الذي عمر المسجد في القرية، حتى أعرف حقيقة أمر الأرض المذكورة، وإذا توصلت لأي مستند فإنني سأقيم الدعوى على المتصرف الآن. مع أن هناك أوقاف بالغابة في موقع حديدون وهذه مسجلة بموجب وقفية شرعية والقائم بالنظارة على الأراضي التي تبلغ نحو ١٧٢ دونم بأسامي ومواقع مختلفة، ولأجل الوثوق من كون الأراضي المذكورة لا تزال بحوزة الوقف سأطلب المتولي أحمد بك البشناق وسأذهب مرة ثانية للاستدلال على قطع الوقف المذكورة.

هذه الحالة بما يتعلق بالجامع وأراضي الوقف وسأبحث الآن عن الحالة التي أوجبت مراجعة المختار لعطوفتكم، عطفاً على المضبطة التي تفضلتم بإرسالها لهذه الإدارة ضمن المکتوب المشار إليه أعلاه. اجتمعت ببعض الأشخاص الذين باعوا لغاية الآن لليهود واستدلت بهذا البيع وصحته من الأوراق الموجودة بيد البائعين وهم عشرة أشخاص لغاية الآن وقد اطلعت على إحدى هذه الأوراق والتي صورتها كما يلي:
بتاريخه أتعهد بأن ادفع للسيد حسن الإبراهيم الطالب مبلغاً قدره ثمانية وثلاثون جنيهاً وذلك عندما يسلم البيت خاصته الذي تعهد ببيعه لشركة البيكا وبعد

٥ التأكيد في نص الوثيقة من المحرر وليس من الأصل.
٦ أي ١٩٢٢. وكانت عادة إسقاط الألف في الكتابة دارجة في عهد الانتداب البريطاني، وهذا سينتكر في الوثيقة كما سيلاحظ.

أن يهدمه بنفسه. تحريرا في ٣٠/٧/٢١.
(بيده نقدا منها في ٣٠/٧/٢١ ليرة واحدة) محمود
الماضي.

بالنظر لما يعهده المسلمون في جلاتكم من الغيرة
على تراثهم الديني والذبح عن مقدساتهم والرغبة في
المحافظة على كياناتهم يرى فريق كان له شرف الحظوة
لسدانة أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين وما يحيط
بها من مقدسات إسلامية ويقاع جبلت بدماء المجاهدين
من المسلمين الذين لاقوا ربهم فيها دفاعاً عن كياناتها
جيلاً بعد جيل، أن يرفعوا لجلالتكم هذه الكلمة الموجزة
عما وصلت إليه حالتها من خطر الخروج لا سمح الله
من أيدي المسلمين إلى أيدي اليهود، إن لم يتداركها
المسلمون وعلى الأخص ملوكهم وأمرأؤهم وزعمائهم
بعنايتهم، ويعملوا متكاتفين لإنقاذها قبل أن يقع المصائب
ويحل الندم ولات ساعة مندم.

إن السياسة الصهيونية التي ابتليت بها فلسطين
وأهلها ترمي إلى (وضع البلاد في حالات سياسية
واققتصادية وإدارية تساعد على إنشاء وطن قومي فيها
للإهود)، وكانت أهم مساعي الإهود في تنفيذ هذه الفكرة
منذ البدء متجهة إلى الاستيلاء على أراضي البلاد المقدسة
بأي وسيلة كانت، وإغراقها بالمهاجرين من شذاز الأفاق
من يهود العالم، وإن الاستيلاء على الأراضي هو الذي
يخيف المسلمين ويجعل مقامهم فيها بعد الحصول إليه
لا سمح الله مستحيلاً، لأن من لا أرض له لا وطن له، ولا
يمكن لقوم أن يعيشوا في أراضي ليست لهم مهما كثر
عددهم وعدتهم. ولما كان بيع الأراضي وشراؤها أمراً
اقتصادياً تابعاً للقوانين والنواميس والأصول الاقتصادية
فقد وجد المسلمون في فلسطين وغير فلسطين، بعد
معالجتهم لهذا الموضوع مدة عشرة سنوات، إن من
العبث العمل لحل هذه المعضلة بغير النواميس والأصول.
فالمسلم ذو العائلة مضطر عند الحاجة لبيع أرضه لإعالة
أطفاله والمدين منهم يرغم على بيع أرضه بواسطة
المحاكم وليس في أسواق الأراضي، ومن يشتري غير
اليهود بأسعار بخسة. ولذلك كان من الحكمة والمصلحة
لحفظ كيانات المسلمين أن تؤلف شركة لإنقاذ أراضي
فلسطين لشراؤها ممن يضطر إلى بيعها ثم تقسيمها
وتأجيرها واستثمارها لمنفعة الشركة، وفي ذلك حفظها
من الضياع وإصلاحها واستبقائها في يد العرب.

هذا هو الحل الوحيد الذي اتفقت عليه الآراء، وهذا ما
أقره ممثلو الأمة الإسلامية في مؤتمرهم الإسلامي العام
المنعقد في المسجد الأقصى ببيت المقدس في غرة رجب
١٣٥٠ كانون الأول ١٩٣١، لذلك وجدت لجنة صندوق
الأمة العليا الممثلة للمؤتمر العربي الفلسطيني الذي
يتكلم باسم عرب فلسطين أن تنفذ هذه الفكرة، فشكلت
شركة باسم (شركة إنقاذ الأراضي في فلسطين) وجعلتها
شركة مساهمة، وتجدون لجلالتكم طيه نسخة من نظام

وتسجل أيضاً مقابل هذا البيع صك عند كاتب العدل
يقر به البائع بالتنازل عن حقوقه من الأراضي المشاع
وثلث بيته وحق الأرض الخ. وأن الأرض المشاع الباقية
في أرض الغابة هي عبارة عن خمسمائة دونم منها ٢٠٠
دونم، والباقي أراضي صالحة للزراعة والبيارات وقد
حاولت إقناع البائعين الذين قبل البعض منهم أن يفسد
البعض ويحتفظ بمكانه، والبعض الآخر، ومنهم ثلاثة
أشخاص الذين هدموا بيوتهم بأيديهم، لا يزالون مصرين
على البيع، وكل ما تمكنت من عمله أيضاً نحو هؤلاء
الأشخاص هو أن تهدد من في القرية أن يطردوا هؤلاء
الأشخاص من بينهم، وأن لا يعاملوهم ولا يعاشروهم ولا
يتعرفوا عليهم بعد الآن، وهذه الخطة كان تأثيرها على
الآخرين الذين سيتوقفون عن هدم بيوتهم وإفساد البيع.
وقد بلغني أن المحامي محمود الماضي موجود في
قرية زمارين، وبرجوعي من قرية الغابة طلبت محمود
أفندي الماضي وقابلته بزمارين وأنتبهت على عمله الغير
شريف، وحاول أن يدافع عن نفسه، ولكنه لم يجد مني
غير استنكاري عمله الضار، وأخيراً صرح أن الفلاحين
يرغبون البيع وهم يبيعون حقوقهم بأربعين جنيهاً
فادفعوا أو دبروا من يدفع ثلاثين جنيهاً ثمن البيت فإنه
سيحوّل هذا البيع للوطنيين، فكلفته مقابل ذلك أن يوقف
مجرى البيع الآن إلى أن نتدبر بالمسألة، وسأبحث في
الموضوع مع المختار علي عبد الله الذي يفهم من كلامه
بأنه هو صاحب الحق والشفعة^٧، وبأنه سيشتري بذاته
حقوق الفلاحين الذين يرغبون بالبيع.
مأمور أوقاف اللواء الشمالي
رشيد الحاج إبراهيم (إمضاء)

**الوثيقة الثانية: رسالة من رئيس اللجنة العليا
لصندوق الأمة، موسى كاظم باشا، إلى الملوك
والأمراء العرب حول شركة إنقاذ الأراضي في
فلسطين، وهي مؤرخة في ١٩٣٣/٢/٥.**
اللجنة العليا لصندوق الأمة

تلفون: القدس رقم ٦٦٠
صندوق البريد ٥٥١ - القدس
حضرة صاحب الجلالة المعظم أيده الله
بعد تقديم واجبات الطاعة والإخلاص، أعرض أنه

٧ حق الشفعة يتعلق بحق صاحب الملك غير المنقول. كالبيت
أو الأرض. بالأولوية بشراء عقار مجاور.

هذه الشركة القانوني برأسمال قدره عشرة آلاف جنيهه
تزداد باضطراد إلى أن تبلغ مئات الألوف، واللجنة إنما
قامت بعملها هذا، مستندة على ما سوف تلاقه من ملوك
المسلمين وعظمائهم، من الإقبال على ابتياع أسهمها
دفاعاً عن كيان هذه البلاد الإسلامية المقدسة واستثماراً
لأموالهم فيكون في اشتراكهم فيها ربح من أموالهم ودفاع
مجيد عن ثالث الحرمين وأولى القبلتين.

إن أهل هذه البلاد الذين هم سدنة أماكنها المقدسة
من عامة المسلمين يعملون لإنقاذها مضحين بأموالهم
وأنفسهم، فمن العدل أن يقوم المسلمون البعيدون عنها
وهم أصحابها وعليهم إثم التواني في الدفاع عن كيانها
أن يمدوا يد المساعدة في مثل هذا الأمر، فيكونوا قد
استثمروا أموالهم واشتركوا في الجهاد دفاعاً عنها والله لا
يضيع أجر المحسنين.

بيت المقدس في ١٠ شوال سنة ١٣٥١ هـ و ٥ فبراير
سنة ١٩٣٣

رئيس اللجنة العليا لصندوق الأمة
[إمضاء] موسى كاظم

**الوثيقة الثالثة: رسالة من رئيس المجلس
الإسلامي لمدير الأوقاف العام حول العمل على
حفظ الأراضي المحيطة بقبة راحيل، قرب
بيت لحم، مؤرخة في ١٩٣٣/٨/٩.**
المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى
القدس الشريف

العنوان البرقي: المجلس الإسلامي القدس
صندوق البريد: ٥١٧
التلفون: ١١٩
العدد ١٩٧٢

الرقم/ وقف ١/١

التاريخ: ٢٦ ذي الحجة ١٣٤١ ٩ آب ١٩٣٣

سعادة مدير الأوقاف العام المحترم
القدس

نبعث إليكم بهذه الأوراق المختصة بقبة راحيل لدرستها
مدققاً والكشف عن أراضي قبة راحيل، وهي الأراضي
التي يتشبه اليهود بتصحيح قيودها وإدخالها في جملة
أراضيهم، ويقتضي الكشف عن المقابر الإسلامية هناك
والنظر في عمل جدار لها بالحجر أو بالسلك، وقاية لها
ومحافظة عليها، وينبغي بيان ما يحتاج هذا العمل من
النفقة، وإبداء الرأي في كيفية مكاتبته الحكومة بهذا
الشأن وإيضاح ما يوجد من الأدلة والأسباب الثبوتية
وإعادة الأوراق إلينا، والسلام عليكم.

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

محمد أمين الحسيني [إمضاء]

نسخة إلى حضرة مأمور أوقاف المركز للاشتراك مع
سعادة المدير في النظر في هذه الأوراق وإجراء ما
يقتضى تقضيته.

**الوثيقة الرابعة: رسالة من عبدالله مخلص^٨
للحاج أمين حول التسريع بإجراءات لحماية
وقف «وقف رشميا» التابع لقرية بلد الشيخ،^٩
مؤرخة في ١٩٣٤/٤/١٩.
(هام ومستعجل)**

في ٥ المحرم سنة ١٣٥٣ و ١٩ نيسان سنة ١٩٣٤
سماحة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى الأقم.

تأكيدا لكتابي المتقدم لسماحتكم في ١٠ شعبان
سنة ١٣٥٢ و ٢٧ ت ٢ سنة ١٩٣٣ وبالإشارة إلى كتاب

حضرة مدير الأوقاف العام إلى مأمور أوقاف عكا بتاريخ
١٨ شعبان و ٥ كانون الأول المذكورين العدد ١٩٨٠ الرقم

١٣/١ يؤسفني أن أعود إلى تذكير المجلس الإسلامي
الأعلى بواجباته نحو أوقاف رشميا الملحققة بوقف

بلد الشيخ فإن المدة التي مضت منذ مراجعتي لكم
كانت كافية لأن تتخذ فيها تدابير حازمة للحيلولة دون

تغيير صفة الوقف وتمكين الساعين إلى بيعه للخصوم،
فقد بلغت الحالة الآن مبلغاً لا يرضى به مسلم، وهو أن

الرجل الذي وكله أهل بلد الشيخ بالاتفاق على إثبات
ملكيتهم لأراضي رشميا، وخصصوا له ثلث الأرض تلقاء

ذلك، قد أخذ يفاوض ببيع الأرض جميعها إلى جمعية
تحسين الأراضي الإسرائيلية قبل تسجيلها على أسماء

الذين جنوا على الوقف الإسلامي بمصالحة الحكومة
على أقل من ستمائة دونم من أصل أربعة آلاف دونم،

^٨ عبد الله مخلص (١٨٧٨ - ١٩٤٧) أصله من قرية عين تاب من أعمال حلب بسورية. وعين للعمل بحيفا محاسباً في أواخر العهد العثماني. فاستقر فيها إلى أن توفي. وعمل محاسباً في المجلس الإسلامي الأعلى. لكنه اختلف مع الحاج أمين فأقيل. كتب كتيباً ينتقد فيه الحاج أمين وإدارته للمجلس مما ولد حزازات بينهما. وعين مديراً عاماً للأوقاف بعد إقصاء الحاج أمين وتولي اللجنة الثلاثية برئاسة البريطاني كيركبرايد لشؤون الأوقاف. انتمى لحزب الإصلاح الذي أسسه عبد اللطيف صلاح في نابلس. لتفصيل عن حياته راجع كتاب د. كامل جميل العسلي «تراث فلسطين في كتابات عبد الله مخلص» مع دراسة مفصلة عن حياته وشخصيته العلمية. سلسلة كتاب صامد (٨)، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٠.

^٩ قرية قريبة من حيفا ومن قرية الباجور. سكنها الشيخ سهلي بن إبراهيم التميمي الداري. وكان صوفياً فأنشأ فيها زاوية. وقد سكنها أبناؤه وأحفاده من بعده. وفيها المقبرة التي دفن فيها الشهيد الشيخ عز الدين القسام.

وللوصول إلى غرضه بدأ بمشترى الثلاثين الآخرين من أصحاب الاستحقاق بثمن بخس دراهم معدودة. ومن المفيد أن أعرض لكم أنني كنت أحد أعضاء اللجنة التي عينتها الحكومة للتخمين بدل المثل بتاريخ ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٣، فكتبت لكم كتابي المذكور وصرت أامل ببيان رأيي عن بدل المثل إلى أن تتاح لكم فرصة الاهتمام لتوقيف سير المعاملة الجارية بمراجعة الحكومة المركزية، واستعمال الحق المخول لمجلسكم الموقر، ولكن الحكومة استعجلتني في إعطاء الرأي، فاضطرت إلى الاستقالة من اللجنة المذكورة بتاريخ ٨ كانون الأول سنة ١٩٢٣ بكتاب بعثت به إلى حاكم اللواء الشمالي بحيفا ومدير الأراضي في بيت المقدس وقائمقام حيفا رئيس لجنة تخمين بدل المثل، وقد ذكرت في كتاب استقالتني أن هذا الوقف الذي لم يسجل إلى الآن بقيود الطابو هو بأيدي المتولين والمرتزة من أهل القرية المذكورة منذ خمسة قرون، ولذلك لا يمكنني كمسلم الاشتراك بعمل تكون نتيجته تحويل الأوقاف الإسلامية إلى أراض أميرية.

أما أن رشميا من الأوقاف، ففي محكمتي عكا وحيفا الشرعيتين من الحجج والوثائق ما يثبت ذلك، بل إن الإعلام الشرعي الصادر من محكمة حيفا بتاريخ ١٢ ربيع الثاني سنة ٣٠٨ رقم ٥٨ والمسجل في المجلد ١٠ والصفحات ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ ينص على تولية الشيخ عبد الله بن صالح عبد الرحمن السهلي على أوقاف رشميا وبلد الشيخ الموقوفتين من قبل جده الشيخ سهلي بن إبراهيم التميمي الداري وفي هذا الإعلام تحديد دقيق لأراضي مزرعة رشميا المذكورة.

وفي الإعلامين الشرعيين الصادرين من محكمة عكا بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٦ رقم ١١ و ١٤ رجب سنة ١٣٠٧ العدد ٢٢٦، وكذلك في البراءتين السلطانيتين المؤرختين بـ ٣ ذي الحجة سنة ٩٨٠ و ١٣ غزة ربيع الأول سنة ١١٠٤، وهما غير البراءات المذكورة في كتابي الأول. إثبات لما تقدم وفي إعلام التولية الصادر من محكمة شرعية حيفا بتاريخ ٣٠/٥/٦ والمسجل في الصفحة ١١ والمسجل ١٦ نمرة ١٠٦ و ١٠٧ بولاية مأمور أوقاف اللواء الشمالي على أوقاف بلد الشيخ ما يؤيد علاقة الأوقاف وحق مداخلة المجلس في شئون وقف رشميا

١٠ أَيْ ١٣٠٨ هجرية. ويوافق هذا التاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٨٩٠ ميلادية.

١١ الموافق ٢٧ تموز ١٨٦٩ ميلادية.

١٢ الموافق ٦ آذار ١٨٩٠ ميلادية.

١٣ الموافق ٦ نيسان ١٥٧٣ ميلادية.

١٤ الموافق ١٠ تشرين الثاني ١٦٩٢ ميلادية.

المذكورة في البراءات السلطانية إلى جانب بلد الشيخ. وإنني أرى أن عدم مراجعة المجلس الإسلامي إلى الآن للحكومة لتوقيف سير المعاملة سيسبب ضياع الوقف الإسلامي وانتقاله إلى اليهود، وفي ذلك ما فيه من الضررين الديني والديني، فأرجو الاهتمام ودرء الخطر قبل وقوعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبد الله مخلص

صورة لكل من أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى
صورة لمديرية الأوقاف العامة

الوثيقة الخامسة: رسالة للمندوب السامي

من الحاج أمين الحسيني حول بيع الأراضي

الفلسطينية لليهود مؤرخة في ١٩٣٤/١٢/٢٧

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

العنوان البرقي: المجلس الإسلامي القدس

القدس الشريف صندوق البريد: ٥١٧

التلفون: ٣٧٧ و ٣٧٨

العدد:

الرقم:

التاريخ: ٢٠ رمضان ٣٥٣

٢٧ كانون الأول ١٩٣٤

فخامة المندوب السامي المحترم.

دوائر الحكومة - القدس

عينت الحكومة في سنة ١٩٢٩ لجنة خاصة لدرس

حالة الفلاح الاقتصادية في فلسطين وتبيان العلاجات

المسعفة لإنهاضه من حالته التعسة التي يئن تحتها،

أسمتها لجنة جونسون كروسبي. فقدّمت هذه في السنة

التالية تقريراً وافياً أبانت فيه حالة الفلاح السيئة

ووجوب العمل السريع للأخذ بيده، وقدّرت فيما قدّرت

بموجب الإحصاءات الدقيقة أنه يلزم للفلاح بصورة

عامّة مئة دونم كي يتمكن أن يعيش بزراعتها الزراعة

الواسعة المعتادة، وأبانت أن مجموع أراضي فلسطين

لا تكفي للعرب إذا ما قُسمت عليهم حسب هذا

التقرير. ثم أيدت لجنة التحقيق البرلمانية سنة ١٩٣٠

ضمناً هذه النظرية، وعلى أثرها أرسلت الحكومة أعظم

متخصص لديها لدرس حالة فلسطين من جهتي

الأراضي والهجرة، وهو السر جون هوب سمبسون،

فقرّر فيما قرّر (إن العائلة العربية الزراعية تحتاج إلى

(١٣٠) دونماً كي تتمكن من العيش عليها، وإن فلسطين

لا تحتوي على أراضي كافية للعرب حسب هذه النسبة).

ثم استدعت الحكومة اختصاصياً آخر هو المستر

فرنش لدرس الحالة وتطبيق نظريات السر جون، فأيد

هذا تلك النظريات كل التأييد وسّعها. ومع كل هذا فلم تقم الحكومة بأي عملٍ جديٍّ للمحافظة على مصالح العرب هذه، التي ثبت من كل الهيئات المذكورة أعلاه أنها تتضعض إن لم تقم الحكومة بعمل حاسم لإزالة الضرر بإيقاف نقل الأراضي من العرب إلى غيرهم. وقد أيد هذه الحجة اليهود أنفسهم بطريقة أخرى. إذ أبان **المستر خانكين**، وهو خبير اليهود الأوحدي في أراضي فلسطين، بموجب رسالة أرسلها للسر جون سمبسون أثبتت في تقريره المذكور أعلاه رداً على قوله بأنه لم يبق للعرب أراضٍ يمكنهم أن يستغنوا عنها بدون الإضرار الحقيقي في أنفسهم، فقال إنه يوجد في تاريخ كتابه (تموز ١٩٣٠) ما لا يقل عن (١٠٠) ألف دونم يمكن للعرب أن يستغنوا عنها بدون الإضرار بأنفسهم. وإنه إذا زهبت هذه المساحة من أيدي العرب فعندئذ يمكن القول إن حالتهم تستوجب النظر والعناية دفعا للضرر.

إن تقارير الحكومة السنوية أثبتت على أن الأراضي التي تسجلت في الطابو فعلا من العرب إلى اليهود منذ ذلك التاريخ إلى آخر سنة ١٩٣٣ كانت ما يقرب من (١٢٠) ألف دونم، فإذا أضفنا إلى ذلك المساحات الواسعة جداً التي تسجلت في بحر هذه السنة ١٩٣٤ (ولا يوجد بين أيدينا إحصاء بعد عن مقدارها)، وإذا أضفنا أيضاً الأراضي التي أصبحت لليهود بموجب عقود لا يمكن الإخلال بها للغرامات الكبرى التي تحتويها، وهي لا تقل عن ضعف تلك المساحة، فإنا نجد أن الخطر الواقع من انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود أصبح لا يحتاج إلى برهان أو تدليل حتى بإقرار اليهود أنفسهم.

والأنكى من كل هذا أن اليهود بتأثير نزول قيمة النقد الفلسطيني ولاعتبارات أخرى أخذوا يشترون القطع الصغيرة من العرب بأسعار باهظة مغرية، بحيث إنهم يجردون الكثير من العائلات العربية من كل أرض يملكونها فيصبجون خالي اليد من كل زراعة وعالة على المجتمع.

إن الحكومة البريطانية أمام هذه الكوارث في غير فلسطين قد سنت أو أوجبت سنّ قوانين من شأنها أن تمنع على الأقل الكمية الضرورية لإعاشة العائلة من البيع بأية طريقة ولأي سبب كان، فسنت قانون الخمس أفدنة في مصر، وقانوناً مماثلاً له في البنجاب بالهند، مع إن الحالات هناك لم تكن بالشدة التي عليها فلسطين، ولم يكن المشترون هناك من الأشخاص المربوطين بروابط سياسية تضطربهم إلى عدم التخلي عن الأرض بعد شرائها، وعدم تشغيل أحدٍ غيرهم عليها كما يفعل اليهود في فلسطين.

وقد يلاحظ في هذا الشأن أن بعض ملاكي العرب يملكون مساحات أكثر من (١٣٠) دونماً، غير أن هذه الملاحظة تبدو عديمة الأهمية بسبب إن مزارعي أراضي ملاكي العرب الذين يملكون مساحات واسعة هم من العرب الذين لا أرض لهم، وإن خروج هذه المساحات أو أكثرها من أيدي العرب إلى اليهود يؤدي إلى حرمان مزارعي العرب من موارد رزقهم ومجالات تغيّشهم، كما يقع كل يوم تقريباً في مختلف أنحاء فلسطين رغماً عن قانون حماية المزارعين الذي لم ينفع منه هؤلاء المزارعون انتفاعاً صحيحاً بسبب الأساليب والإغراءات التي يسلكها اليهود في حملهم على ترك الأراضي التي يزرعون فيها وإسقاط حقوق مزارعاتهم عليها **جهلاً وغيباً وبعداً عن تقدير مصائرهم**.

إن المجلس الإسلامي في هذه المناسبة يود أن يلتفت نظر فخامتكم إلى إن **تقاعس الحكومة** عن الإتيان بأي عمل حاسم لدرء الخطر النازل بالعرب من جراء بيع الأراضي هو مخالف لنص المادة (٤ و٦) من صك انتداب فلسطين الذي تقوم حكومة فلسطين على أساسه. وإن هذا الخروج على القانون الذي تتأسس عليه الحكومة الحاضرة مع إهمالها لتلافي الضرر الواقع الذي لا نزاع في وجوده من هذه البيوع والمبيّن تفصيلاً في تلك التقارير الرسمية المذكورة أعلاه ممّا يدعو إلى اليأس والقنوط، ولا نخال إن فخامتكم ترون من الحكمة أن تدعوا هذا اليأس يتحكم في قلوب الشعب خصوصاً مع وجود هذه الكارثة التي ما زالت تزيد كل يوم في أعداد المتأثرين من نتائجها.

ولذلك نرجو من فخامتكم أن تنظروا بعين الاعتبار إلى المطالب التالية:

١. أن تقوم الحكومة في فلسطين بسن تشريع تمنع فيه البيع من العرب إلى اليهود بالنظر لقلّة ما بقي في أيدي العرب من الأراضي التي لا تكفي لاحتياجاتهم الضرورية.
٢. أن تسن تشريعاً تمنع فيه بيع أي قطعة من الأرض لأي كان إذا كان صاحبها لا يملك من المساحة العدد من الدونمات التي جاء في تقرير سمبسون إنّه الحد الأدنى لما تحتاجه العائلة العربية للقيام بأود عيشها وهي (١٣٠) دونماً. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

محمد أمين
(إمضاء)

الوثيقة السادسة: خطبتان لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى السيد محمد أمين الحسيني في مؤتمر العلماء وفي اجتماع وفود القرى بشأن بيع الأراضي بفلسطين للصهيونيين والحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مؤرختان في ١٩٣٥/١/٢٥، ١٩٣٤/١٢/٢٨

خطبتان لسماحة المفتي الأكبر ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى السيد محمد أمين الحسيني في مؤتمر العلماء وفي اجتماع وفود القرى بشأن بيع الأراضي بفلسطين للصهيونيين والحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

مطبعة دار الأيتام الإسلامية - القدس

خطاب صاحب السماحة السيد محمد أمين الحسيني في الاجتماع الإسلامي الكبير لوفود القرى المنعقد بالقدس بعد ظهر يوم الجمعة في ٢١ رمضان سنة ١٣٥٣ وفق ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٣٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أيها الأخوان أشكركم قبل كل شيء على تلبيتكم

دعوتنا وحضوركم هذا الاحتفال رغم هذه الأمطار

المتهاطلة، فإن الأمطار وغيرها من العوائق لا تحول دون

هم المؤمنين واجتيازهم لكل العقبات، ومسارعهم

إلى حضور كل أمر فيه الخير والمصلحة العامة. لقد

دعوناكم اتباعاً لقوله تعالى (وأتمروا بينكم بمعروف)^{١٥}

وقوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعوون إلى الخير ويأمرون

بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون).^{١٦}

دعوناكم للنظر في أمر هذا المنكر العظيم، منكر بيع

الأراضي، وللتعاون على إزالته فإنه ليس في بلادنا

في الحال الحاضرة منكر أشد خطراً وأعظم إثماً من هذا

المنكر.

ففي مثل موقفنا الحاضر أي جرم يكون أعظم من

بيع الأراضي في بلادنا وإطفاء نور الإسلام منها وطي

ظله عنها؟ والذي يزيد الجريمة فظاعة هو كون هذه البلاد

هي بلاد مباركة بنص القرآن الكريم. قال تعالى (سبحان

الذي أسرى بعبد له ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد

الأقصى الذي باركنا حوله).^{١٧}

ولا شك أن جريمة بيع أراضي فلسطين المباركة التي

هي حول المسجد الأقصى أشد وأعظم، والخطب فيها

أفدح. فهي من جهة مباركة بنص القرآن الكريم، وهي من جهة أخرى مهد الأنبياء. وقد أسرى إليها بالنبي صلى الله عليه وسلم، ومنها كان معراج الشرف، وهي البلاد التي افتتحها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السنة الرابعة عشرة للهجرة، أي قبل ١٣٣٩ سنة.

فهذه البلاد المباركة قد احتفظ بها أبائنا الأولون من

المجاهدين الصالحين، وحافظوا عليها تلك المدة الطويلة

أمانة مصونة ووديعة ثمينة، تتناقلها الأجيال من يد أمانة

إلى يد أمانة أخرى إلى هذا اليوم، أفتقبلون أنتم في هذا

الجيل أن تخونوا هذه الأمانة؟ (أصوات: لا والله) أفتقبلون

أن تسجلوا على أنفسكم الذل والعار والخسران المبين إلى

يوم الدين؟ (لا نقبل بذلك).

لقد دافع المسلمون الأولون عن هذه البلاد كلما بدا

لطماع أن يتعدى عليها، دفاع الأبطال. فاستشهد في

سبيلها ملايين من الشهداء، منهم عشرات الألوف من

الصحابة والصدّيقين والصالحين. فعندما تفكرون في

بيع شبر منها، أو أية قطعة مهما كانت صغيرة، فكروا

قبل ذلك في إنكم تبيعون معها أحداث الأنبياء والصحابة

الذين دفنوا فيها. فأية ثمن في الدنيا مهما كان عظيماً،

يساوي ثمن هذه البلاد المدفون فيها أولئك الشهداء

الأطهار الأبرار؟ إن بيع الأرض قليلاً أو كثيراً والسمسرة

والمساعدة على البيع ولو بكلمة، والتوسط في ذلك بل

والوقوف موقف الحياد هو خيانة كبرى لله ولرسوله

وللمؤمنين. لقد سمعتم الآن القارئ يقرأ عليكم قوله

تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا

أماناتكم وأنتم تعلمون، وأعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنة

وإن الله عنده أجرٌ عظيم).^{١٨}

ليس البيع وحده هو الخيانة، ولكن السكوت

عليه خيانة أيضاً فافهموا هذه الحقيقة، ولقد

سمعتم القارئ الآن يتلو عليكم قوله تعالى (واتقوا فتنة

لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد

العقاب).^{١٩} فسكوتنا عن ضياع هذه الأراضي المقدسة هو

الخيانة الكبرى والجريمة العظمى، إن الحكمة البالغة في

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إنما هي في مثل هذا

الموقف الخطر الذي نحن فيه.

يقول بعضهم: أنا حر في ملكي أبيع ما أشاء

وأصرف فيه كيف أشاء. وهذا خطأ محض. ونحن نقول

لمثل هذا: إن هذه البلاد ليست ملكك وإنما هي ملك لله

الواحد القهار. هي البلاد المباركة التي لا يجوز لأحد في

الدنيا أن يبيع شبراً منها، وعلينا جميعاً أن ننصدي

لمنع كل من يريد أن يبيع قطعة منها ونضرب على

١٥ الآية ٦ من سورة الطلاق.

١٦ الآية ١٠٤ من سورة آل عمران.

١٧ الآية الأولى من سورة الإسراء.

١٨ الآية ٢٧ من سورة الأنفال.

١٩ الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

يده لأن ضرره يتناول المجموع.

اضرب لكم مثلاً عن ذلك خطبة خطبها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال (أيها الناس اتقوا الله في سريرتكم وعلايتكم، وأمروا بالمعروف وانهاوا عن المنكر، ولا تكونوا مثل قوم كانوا في سفينة فأقبل أحدهم على موضعه يخرقه فنظر إليه أصحابه فمنعوه، فقال هذا موضعي ولي أن أحكم فيه، فإن أخذوا على يده سلم وسلموا وأن تركوه هلك وهلكوا). هذه الخطبة التي خطبها سيدنا عمر رضي الله عنه قبل ١٣ قرناً فيها العبرة البالغة والموعظة الحسنة التي تقسر لنا معنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وأنه يخطر على بالي مثل قريب من هذا. أرايتم لو جاء أحد أهل القرية إلى بيدر القرية وهو يحمل ناراً وأقبل على بيدره ليحرقه، فهل يسمح له أهل تلك القرية بحرق بيدره في القرية، وإننا إذا سكتنا عن يخرق السفينة ويحرق البيدر نكون كلنا شركاء في الجرم.

إن بعض الناس لا يقدر المدى البعيد والخطر الواسع في بيع قطعة من الأرض فاعلموا أن بيع أية قطعة من المسجد الأقصى، وأن كل من يبيع لا يستطيع أن يعيش في البلاد إلا ريثما يتحول عنها، فيستخدم عاملاً في الطرق أو في غير ذلك من الأعمال الحقيرة، ثم يخرج مذموماً مدحوراً. وبعد الأفراد يأتي دور الجماعات، فإذا خرجت جماعة بعد جماعة وفئة بعد أخرى، فمن يبقى بعدئذ حماية هذا المسجد الأقصى.

كيف نقبل على أنفسنا أن نخون الأمانة وأن نفرط في المسجد الأقصى حباً بالمال؟ متى كان المال رباً يُعبد؟ إن الذين يؤمنون بالله لا يعبدون غيره ولا يابهلون للمال الذي هو عرض زائل من أعراض الدنيا، ولا يستطاع إغراؤهم بالمال وهم يسمعون كل يوم قوله تعالى (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة).^{٢٠}

فالمؤمن - وأرجو أن نكون جميعاً من المؤمنين الصادقين - يرى القناطر المقنطرة من الذهب والفضة وجميع ما في الدنيا من مغريات وشهوات، أتفه بكثير من أن تحمله على بيع دينه وشرفه وأرضه وديناه وآخرته وأحداث الأنبياء والأولياء والشهداء والصالحين. إن الدين والشرف أعلى من المال، والروح الخالدة أسمى من المادة الزائلة:

لعمرك إن المال غاد ورائح

ويبقى من المال الأحاديث والذكر

أروني شخصاً خرج من هذه الدنيا وهو يحمل المال معه. وماذا يصنع الغني مهما اغتنى وجمع من الأموال؟ هل يستطيع أن يأكل وأن يلبس أو يستمتع إلا بمقدار؟ وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور.

ماذا يبقى أمامنا بعد أن نبيع أراضينا غير الجلاء الذي يجتث أصلنا. وإلى أين نذهب؟ يظن بعض الذين اغتنوا من بيع أراضيتهم أن في استطاعتهم بما اقترفوا من مال الإثم أن يذهبوا إلى بعض الأقطار العربية والإسلامية الأخرى فيعيشوا فيها مرفهين منعمين. تلك أمانتهم التي زينها الشيطان لهم، وما يمنهم الشيطان إلا غروراً فإن أهل تلك البلاد سيقابلونهم كما يقابلون المجرمين الذين تسربلوا بالخيانة والذل والعار.

ينخدع بعض المغرورين بوفرة المال وبسط العيش في بعض أنحاء هذه البلاد حاسبين ذلك ثروة صحيحة وعيشاً رغيداً. والحقيقة أن مثلنا في هذه البلاد أصبح مثل الهرة الحمقاء التي رأت الصداً على المبرد فحسبته دماً فجعلت تلحسه وهو يدمي لسانها ويستنزف دهماً إلى أن هلكت.

فما أحقرنا حين نكون في الحمق والجهل مثل تلك الهرة، فإن تلك الوفرة في الأموال والبسطة في العيش التي ترى في بعض الجهات إنما هي من دماننا وأثمان أراضينا.

دعوناكم أيها الأخوان لمعالجة هذا الخطر العظيم، خطر بيع الأراضي ولتتصافر جميعاً على مناواته، وذلك بأن نأمر بالمعروف وننهي عن المنكر ونمنع كل شخص مهما على مركزه وندت قرابته من اقتراف جرم البيع أو السمسرة أو تسهيل ذلك على أحد من الناس، فليقم في كل بلد وقرية المؤمنون المخلصون والعقلاء وليحولوا دون وقوع البيع.

إن المجرمين هم أقلية ضئيلة في البلاد، وفي استطاعتنا أن ننصحهم ونوقفهم عند حددهم ونأخذ على أيديهم ولا تأخذنا في سبيل ذلك العصبية الجاهلية. ففي سبيل الدين والوطن لا قيمة للقرابي ولا للعصبية ولا للحزبية، ولا لأي أمر آخر، ويجب أن يكون أقرب الناس إلينا أقربهم إلى المصلحة العامة، وأبعدهم عنا أبعدهم عنها. قال الله تعالى (لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم الأقربين).^{٢١}

وإني أحذركم من العصبية الجاهلية، ولتكن مصلحة الأمة هدفكم الذي ترمون إليه. وإذا أردتم أن تصنعوا خيراً لأقربائكم فامنعوهم من بيع أراضيتهم (يا أيها الذين آمنوا

٢١ الآية ٢٢ من سورة المجادلة.

٢٠ الآية ١١١ من سورة النوبة.

لا تتخذوا آباءكم وأخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون. قل إن كان آباؤكم وأبنائكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين.^{٢٢} أيها الأخوان!

نريد منكم عهداً وثيقاً وميثاقاً غليظاً على أنكم ستقفون سداً حائلاً دون البيع قلّ أو كثر، ومهما كانت الأسباب والبواعث، ونريد أن نتعاون وإياكم وكل مؤمن حاضر في هذا الاجتماع أو غائب عنه، ونرجو بصورة خاصة الشيوخ والمخاتير والزعماء والكبراء والأعيان أن يبذلوا كل اهتمام في هذا السبيل وأن يكونوا القدوة الحسنة والمثل الصالح لأمتهم لئلا يحق عليهم قوله تعالى يوم القيامة (وقالوا ربنا إننا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلاً. ربنا أتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعناً كبيراً).^{٢٣}

فالعياذ بالله أن نكون من الضالين المضلين، ولنحفظ علينا ديننا وبلادنا ومستقبلنا وكرامتنا. والله الهادي إلى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل، والسلام عليكم ورحمة الله.

جانب من خطاب صاحب الفضيلة الشيخ حسن أفندي أبي السعود ألقاه في الاجتماع المذكور

بسم الله الرحمن الرحيم. اللهم إننا نعوذ بك من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ونستعين بك ونستهديك فأتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشداً.
أما بعد (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة).^{٢٤} أجل أيها السادة لقد اشترى الله وباع المؤمنين وتم البيع والتعاقد، فلا يملك مؤمن بعد هذا نفسه ولا يملك مؤمن بعد هذا ماله، أنفس المؤمنين وأموالهم لله، وإنما هي فيهم وديعته وأمانته فكل من حاد بها عن سبيله فإنما هو ناكث للعهد خائن لله غير مؤمن. اشترى الله أنفس المؤمنين اشترى الله أموالهم نقدها وعروضها وزرعها وضرعها عقارها وجدارها شجرها وثمرها. وقد صدق آباؤكم المؤمنون الأولون ما

عاهدوا الله عليه وما بدلوا تبديلاً. بذلوا أموالهم ونفوسهم، وقد وفى الله لهم، ومن أوفى بعهده من الله، فأورثهم الأرض (وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده وأورثنا الأرض نتبوا من الجنة حيث نشاء).^{٢٥}

أيها المسلمون: إن الأرض التي نتبوا منها اليوم حيث نشاء، والديار التي نعيش فيها، إنما هي نتيجة ما ثمره آباؤكم وأجدادكم بما بذلوه من نفس ومال، وهي نتيجة ذلك البيع المقدس بين الله تعالى والمؤمنين، وليس لنا فيها إلا ما للموَدع إليه من الوديعة والمؤمن من الأمانة، هي مبيعة لله ولا يصح البيع على البيع.

أيها السادة: لقد باع آباؤكم لله فلمن تبيعون أنتم؟ هل يبيعون لله وتبيعون لمن ضربت عليهم الذلة والمسكنة؟^{٢٦} هل تستبدلون بالله غيره؟ أيها المؤمنون: إذا دام البيع فلا تلبثون حتى تخرجوا من هذه الديار وليس في جيوبكم شيء من تلك الأموال التي بعتم بها بلادكم وأوطانكم، إنهم كما سلبوا أراضيكم فسيسلبون أموالكم أيضاً، وتخرجون من الدنيا لا تملكون شيئاً تجزون ذيل الخزي والعار وتبوءون بغضب الله ولعنة الأجيال ويوم القيامة أشدُّ هولاً وأعظم عاراً لو كنتم تعقلون.

خطاب صاحب السماحة السيد محمد أمين الحسيني

في مؤتمر العلماء الأول الذي عقد بالقدس قبل ظهر يوم الجمعة وبعده بتاريخ ٢٠ شوال سنة ١٣٥٣ وفق ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٣٥
(وقد اقتصر على جانب من الخطاب فقط مع التلخيص قال بعد مقدمة:)
أهمل المسلمون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فكثرت المناكر وزاد البلاء وانحطت الأخلاق، إلى أن وصلنا إلى هذه الحال، فنحن بتركنا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصبحنا مهاجمين في عقائدنا وديننا وأوطاننا وأراضيها وتقاليدها وآدابنا ولغتنا، وفي كل شيء منّا. وليس من الخطب الهين أن يقع الخطر على العقيدة، فإنما الأمم بعقائدها وأخلاقها.

٢٥ الآية ٧٤ من سورة الزمر.

٢٦ يقصد بذلك اليهود. مستخدماً التعبير القرآني الوارد في الآية ٦١ من سورة البقرة «ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله».

٢٢ الآية ٢٤ من سورة التوبة.

٢٣ الآية ٦٧ من سورة الأحزاب.

٢٤ الآية ١١١ من سورة التوبة.

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هُمُ ذهبَتْ أخلاقهم ذهبوا

وإنَّ تياراً خفيفاً من روح الإباحة والإلحاد يكاد يجتاح البلاد، يحمل هذه الروح الخبيثة شذات الآفاق،^{٢٧} فيبدون مظاهرها في الشوارع والمجمعات على رؤوس الأشهاد، فتنتقل عدواها إلى كل مجتمع وناو. زد على ذلك المدارس الأجنبية التي يزج بعضنا بأولادهم فيها بينما هي تعمل على هدم العقائد الإسلامية والآداب العربية، فيتخرج من أبنائنا وبناتنا ناشئة تستخف بالدين والأخلاق والآداب، يتخنثون ويتبرجون كالنساء، كما أصبحنا نرى من جهة أخرى بعض النساء في تبرج مستنكر. زد على ذلك أيضاً دور اللهو والسينما والروايات وبعض المجلات الخليعة التي تنتشر باسم الفن والأدب المكشوف كل الرذائل، فهذه المطبوعات السامة الضارة تنساب كالأنعام إلى البيوت والحدود حيث تفتك في الأخلاق وتنقض بنيان المجتمع.

إنَّ هذا وهذا يؤول بلا رب إلى البذخ والترف

والإسراف والتبذير وإذا كان التبذير كانت شدة

الحاجة إلى المال، فلما اشتدت الحاجة إلى المال،

ونشأت فئة من الناس يعبدون المال من دون الله،

ولا يبالون كيف يقتنصون الدرهم، عندئذ شرع

الطامعون من السماسرة والخائنين من كل حذب

ينسلون، يتبارون في بيع الأراضي، ويسارعون إلى

انتقاص الأرض المقدسة إقبال الكلاب على الجيفة

يتناوشنها، وحاشا لله أن نقبل أن تكون هذه البلاد لقممة

سائغة لكل جائع، ومطمعاً سهل المنال لكل طامع.

(وهنا أفاض بموضوع بيع الأراضي بفلسطين والسامرة

والوساطة فيه، وبيّن إثم ذلك وضرره ونتائجه، إلى أن

قال: ولقد قام بعض دعاة الهزيمة والاستسلام ببتون

الدعايات المضللة، يدعون بها الناس إلى اليأس، وما أضر

اليأس بالأمم وقد ساعدتهم على دعايتهم إلى اليأس أن

تقطعت بنا الأسباب فأصبحنا في هذه البلاد مهاجمين من

قوى عظيمة، وقد حيل بيننا وبين أخوان لنا في غير هذه

الأقطار، نرجو أن يسمعوا منا الدعاء ويلبوا النداء.

هذا ما ساعد أولئك المضللين على دعايتهم إلى

الاستسلام واليأس، وما علموا أنَّ اليأس والإيمان لا

يجتمعان. إنَّه لا يقنط من روح الله إلا القوم الكافرون:^{٢٨}

أما الذين آتاهم الله قوة من اليقين والإيمان لو تداعت

عليهم الأمم كلها لما تداعوا ولا يسوسوا وكأنهم المعنيون

٢٧ يشير بذلك إلى اليهود.

٢٨ اقتباس بالمعنى من الآية ٨٧ من سورة يوسف من القرآن الكريم: إنَّه لا يأس من روح الله إلا القوم الكافرون.

بقوله تعالى (فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما

ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين).^{٢٩}

إنَّ أخوف ما نخافه على هذه البلاد اليأس. فيجب

علينا أن نقاوم اليأس بكل جهدنا وندفعه عن نفوسنا فهو

أشد الأخطار، وإذا كان اعتمادنا على الله فلا نبالي ولو

خذلنا الناس كلهم فلن يخذل الله المؤمنين الصابرين

المتوكلين. فلا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم

مؤمنين. إنَّ الفرج يكون عند اشتداد الأزمة وإنَّ أشد حلك

الليل سواداً ما كان قبل طلوع الفجر وقد قال تعالى (حتى

إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا).^{٣٠}

إنَّني أعتقد أنَّ أهل الدين في هذه البلاد إذا قاموا

بما يجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

واهتموا بأمر المسلمين، وانبتوا في سبيل الله يدعون

للرجوع إلى الله والاحتفاظ بالأراضي والتمسك بالتقاليد

الإسلامية ونبذ ما يخالفها، عندئذ يجعل الله لهم من

أمرهم مخرجاً ومن أزمتهم فرجاً...

ولنا كلمة من هذا المكان نوجهها إلى أخواننا في

الأقطار العربية والإسلامية الذين حيل بيننا وبينهم، وهي

إذا ظلوا ينظرون إلى هذه المأساة، مأساة الأندلس

الأخرى، غير مباليين ولا مكترئين كان موقفهم هذا

لا يرضي الله ورسوله ولا يرضي تاريخ الإسلام الذي

أخى بين المسلمين، وليعلموا أنَّ المصيبة في هذه البلاد

التي أوقعها سوء حفظها بين برائن الطامعين سوف لا

تنحصر فيها بل تتعدها إلى الأقطار والمقدسات

الإسلامية الأخرى. ولنا كبير الأمل وعظيم الرجاء أنَّه

لا يزال في تلك الأقطار بقية صالحة بقيت في نفوسهم

العزة الإسلامية، والروح الأبية.

وفي الختام، أرجو أن نقوم جميعاً بما أمر الله به من

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن نردع السماسرة

الخائنين والباطعين المارقين، والله معكم ولن يتركم

أعمالكم، وعلى الله قصد السبيل وهو الموفق.

٢٩ الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

٣٠ الآية ١١٠ من سورة يوسف.